

## قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٢

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥١-١٩٥٢

شحن هاروق الأول ملك شصر والسودان

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

مادة ١ - يُفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥١-١٩٥٢ قسم ٧ (وزارة الاقتصاد الوطني) فرع ٣ (مصالح الإحصاء) باب ٣ (أعمال جديدة) اعتماد إضافي قدره ١٦٥٨ جنيه ( ألف وستة وثمانية وخمسون جنيها) لمصرف باقى نفقات طبع ١٥٠ مجموعة من الخرائط البيانية والإحصائية. يُؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة .

مادة ٢ - لكل وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون .

نُصّر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر القبة في ١٤ جمادى الثانية سنة ١٣٧١ (١٠ مارس سنة ١٩٥٢)

هاروق

شاعر حضرة صاحب الجلالة

وزير المالية والاقتصاد رئيس مجلس الوزراء

محمد لوكى هبى المتعال أحمد هجيب اللالى

## قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٢

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥١-١٩٥٢

شحن هاروق الأول ملك شصر والسودان

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يُفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥١-١٩٥٢ قسم ١١ (وزارة الصحة العمومية) فرع ١ (الديوان العام) باب ٢ (مصرفات عامة) اعتماد إضافي قدره ١٧٢,٠٠٠ جنيه (مائة وأثنان وسبعون ألف جنيه) لتسوية التجاوز في بند ٣ (أضدية) .

يؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة .  
مادة ٢ - لكل وزير المالية والاقتصاد والصحة العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نُصّر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر القبة في ١٤ جمادى الثانية سنة ١٣٧١ (١٠ مارس سنة ١٩٥٢)

هاروق

شاعر حضرة صاحب الجلالة

وزير المالية والاقتصاد رئيس مجلس الوزراء

محمد لوكى هبى المتعال أحمد هجيب اللالى

وزير الصحة العمومية

واضى يوسف واضى

## قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٢

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥١-١٩٥٢

شحن هاروق الأول ملك شصر والسودان

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يُفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥١-١٩٥٢ قسم ١٥ (وزارة الزراعة) باب ٢ (أعمال جديدة) اعتماد إضافي قدره ٨٠٠٠ ج (ثمانية آلاف جنيه) قيمة الإعانات التي تمنح لمعامل التفريخ .

يؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الباب المذكور .

مادة ٢ - لكل وزير المالية والاقتصاد والزراعة تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نُصّر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر القبة في ١٤ جمادى الثانية سنة ١٣٧١ (١٠ مارس سنة ١٩٥٢)

هاروق

شاعر حضرة صاحب الجلالة

وزير الزراعة وزير المالية والاقتصاد رئيس مجلس الوزراء  
محمد ولد عثمان هنزالي محمد لوكى هبى المتعال أحمد هجيب اللالى